مناصب أمنية يصل ثمنها إلى نصف مليون دولار.. وإتاوات تفوق عشرات ملايين الدنانير شهريا

ضابط رفيع لـ(المدى) : قادة عسكريون يتحايلون لمنع تسليم ملف بغداد الأمني إلى الداخلية

أفاد ضابط أمني رفيع بأن قادة في ألوية الجيش العراقي يرفضون تسليم الملف الأمني في العاصمة بغداد لوزارة الداخلية، مؤكدا أنهم يمارسون "الضغط والإيهام" على مكتب القائد العام لكي لا يتم نقل وحداتهم إلى خارج حدود العاصمة.

ويفسر المصدر ذلك بأن هؤلاء القادة يخشون فقدان مصادر دخل غير رسمية تتجاوز أحيانا ملايين الدنانير شهريا من خلال التلاعب بمخصصات التغذية ووقود العجلات وفرض الإتاوات.

□ بغداد / زياد العجيلي ومازن الزيدي

ويكشف المصدر أن لكل منصب عسكري سعره المحدد الذي بات معروفا بين القوات المسلحة، مشيرا إلى أن سعر "آمر الفوج" على سبيل المثال يتراوح بين ٢٠٠ و ٦٠٠ ألف دولار.

المصدر يشدد على أن المراتب وعناصر السيطرات المنتشرة في العاصمة باتوا يدفعون ثمن فساد كبار قادتهم، إذ تستمر واجبات بعضهم ١٨ ساعة وأن البعض منهم لا يتمتع بالإجازة لأكثر من شهرين.

وتقول الحكومة ان خطة إخراج قطعات الجيش من أحياء بغداد وتسليمها إلى الشرطة الاتحادية "تسير بشكل منتظم وفق المعايير المحددة"، مؤكدة أن أكثر من ٧٠ ٪ من مساحة بغداد هي الآن تحت سيطرة وحدات تابعة لوزارة الداخلية.

وتم مؤخرا سحب الفرقة السادسة والحادية عشرة من داخل بغداد إلى الأطراف، وستحل قوات مغاوير الداخلية (الشرطة الاتحادية) محل هاتين الفرقتين.

وفي لقاء مع "المدى" أمس، كشف المصدر ، وهو ضابط كبير في احد الأجهزة الأمنية، ان "خطة القائد العام للقوات المسلحة تقضي بتسليم الامن في بغداد الى وزارة الداخلية خلال منتصف العام الحالي اذ صدرت اوامر اخلاء مناطق المنصور واليرموك والحارثية والاسكان والقادسية".

ويضيف المسؤول الامني الذي طلب عدم الكشف عن هويته، ان "بعض القادة المتنفذين الذي يتمتعون بعلاقات خاصة مع مكتب القائد العام عرقلوا اوامر الاخلاء عبر ايهام القيادات العليا بوجود مخاوف من انهيار الوضع الامني في تلك المناطق في ظل عدم جاهزية قوات الداخلية".

ويقول ان "هؤلاء القادة لا يرغبون بتحسن الوضع الامني لأن ذلك سيعني فقدانهم الكثير من الامتيازات التي حصلوا عليها خلال سنوات خدمتهم التي استمرت في بعض المناطق خمسة أعوام رغم ان القانون يمنع بقاء القائد العسكري في منطقة واحدة اكثر من سنتين".

ويؤكد الضابط الرفيع ان "الفساد في المؤسسة العسكرية بات حقيقة لا يمكن التشكيك بها، اذ وصل الامر ان يكون لكل وحدة عسكرية تسعيرة خاصة، فعلى سبيل المثال اصبح سعر منصب امر فوج يتراوح بين ٢٠٠ و ٦٠٠ ألف دولار وحسب المناطق، اذ تعد مناطق الكرادة وعرصات الهندية ومنطقة الـ ٥٢ الأغلى ثمنا لوجود عشرات النوادي والملاهي الليلة، مما جعل القادة يتقاتلون للخدمة في هذه المناطق بالذات".

ويتابع المسؤول الامني حديثه لـ"المدى" عن الفساد في قطعات الجيش بالقول ان "هناك ٢٠٠ سيطرة ومرابطة داخل العاصمة بغداد اغلبها وهمي او ما نطلق عليها بالفضائي"، مشيرا الى ان "فساد بعض القادة بات يدفع ثمنه الجنود والمراتب الذين يقفون في السيطرات لمدة ١٨ ساعة بدلا من ساعتي واجب كما هو مقرر".

ويؤكد ان "الضغط الكبير الذي يواجهه الجندي في الشارع وابتعاده عن اسرته لاكثر من شهرين احيانا، لاسيما ونحن نملك اكثر من ١٠٠ مناسبة وطنية ودينية، تدفع بالمراتب الى تعاطي المخدرات والخمر اثناء الدوام وهو ما يفسر فضاضتهم وسوء تعاملهم مع المواطنين عند نقاط التفتيش".

ويختم الضابط الرفيع قائلا "بعض القادة العسكريين احيانا يغضون الطرف عن الخروقات الامنية للإيحاء بأن الوضع الامني لازال هشا، لأن بعضهم كون ثروات كبيرة واشترى بيوتا فخمة في مناطق راقية ولا يريد خسارتها".

بعض الضباط قد تصل شهريا الى عشرات ملايين الدنانير وهي اموال يحصل عليها من خلال التلاعب بنوعيات الغذاء وسرقة وقود العجلات واحتكار الحوانيت بالاضافة الى الاسماء الوهمية التي تعرف بالفضائي ما بين ٥٠٠ – ٧٠٠ ألف دينار"، ويلفت الى "وجود حالات كثيرة يعجز فيها الجيش عن مطاردة مجاميع ارهابية بسبب نفاد وقود العجلات، بل هناك اوامر مشددة من قادة فاسدين تمنع حركة السيارات لضمان كميات اكبر من الوقود".

ويؤكد الضابط الرفيع ان "الارباح التي يجنيها القادة الفاسدون من خارج وحداتهم اكثر مما ذكر، اذ تشمل اتاوات قدرها ١٠٠٠ دولار على كل ساحة لوقوف السيارات والتي تقدر بين ١٠ و ٢٠ ساحة في المنطقة الواحدة، وان الاتاوات تفرض ايضا على صالات العاب البلياردو وصالونات الحلاقة النسائية، وان من لا يقوم بتسديد الرسوم يتم منعه من مزاولة العمل".

ويتحدث المصدر عن النوادي والملاهي الليلة باعتبارها "منجم الذهب" لبعض قادة الالوية والافواج، ويضيف ان "قادة امنيين وضباط استخبارات باتوا يتقاتلون للخدمة في مناطق الكرادة وعرصات الهندية وشارع ٥٢ بسبب وجود عشرات النوادي الليلة التي تدر ارباحا طائلة"، ويتابع انه "يتعرض اصحاب النوادي لابتزاز متواصل من اكثر من جهة، وبعضهم اخبرني انه اضطر للانتقال الى اربيل بعدما كان يجبر على دفع ثلاثة ارباع ارباحه كإتاوة للشرطة والجيش والاستخبارات وغيرهم".

ويلفت الى ان "عناصر الاستخبارات يكتفون بجني الاتاوات من اصحاب الملاهي والنوادي فقط رغم اهمية هذه الاماكن للعمل الاستخباري لكونها تعد ملتقى لعناصر القاعدة والميليشيات وعصابات الجريمة المنظمة".

مجلس النواب يبدأ عطلته الرسمية الاثنين المقبل

□ بغداد/المدى

ذكر نائب عن التحالف الكردستاني، امس الجمعة، ان العطلة الرسمية للدورة التشريعية الثانية للسنة الثانية لمجلس النواب العراقي ستبدأ يوم الاثنين المقبل وستستمر لمدة ٣٠ يوما.

وقال سعيد رسول خوشناو لوكالة كردستان للأنباء ان "مجلس النواب سيبدأ عطلته الرسمية للدورة التشريعية الثانية يوم ١٤ من شهر ايار وستستمر حتى يوم ١٣ من شهر حزيران المقبل "،مبينا ان " المجلس سيعقد جلسات دورته التشريعية الثالثة في ١٤ حزيران المقبل".

واشار خوشناو الى ان " فترة العطلة الرسمية لن تشهد عقد أي جلسة، الا اذا اقتضت الضرورة عقد جلسة استثنائية، اذ تمتلك رئاسة البرلمان الحق في الدعوة لعقد جلسة استثنائية اذا تطلب الامر ".

وبحسب المادة ٥٧ من الدستور العراقي فإن من حق السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب التمتع بعطلة امدها ٦٠ يوما عقب كل اربعة اشهر من الدوام الرسمي، الا ان رئاسة المجلس قررت في الثامن من شهر ايار الجاري ان تكون العطلة الرسمية للدورة التشريعية الثانية للمجلس شهرا واحدا فقط.

الحكيم: السقف العالي من المطالب والرغبات يؤدي إلى عدم الحل

□ بغداد/المدى

أكد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي السيد عمار الحكيم ضرورة أن يحظى الدستور بالقبول ككل وليس بشكل انتقائي باعتبار ان المواد الدستورية الذي تضمنه تحفظ كل مادة منه حقوق جزء من أبناء الشعب العراقي. ونقل بيان للمجلس الاعلى تلقت "المدى" نسخة منه عن السيد عمار الحكيم القول "نأمل أن تبقى خطوط الاتصال والحوار مفتوحة بين كافة الأطراف والكتل السياسية بما يخدم العملية السياسية ويساهم في حل الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد". وأضاف "إننا نريد بناء دولة مؤسسات تستند إلى الدستور الذي يجب ان يحظى بالقبول من كافة الأطراف ليتم من خلاله فض النزاعات وحل الخلافات السياسية باعتباره مرجعا مقبولا من قبل كافة الأطراف". ودعا الى "توحيد الرؤى بخصوص مستقبل البلاد وخطط النهوض به وإعماره"، وأضاف البيان أن "عمار الحكيم دعا إلى أن تبقى خطوط الاتصال والحوار مفتوحة بين الأطراف والكتل السياسية بما يخدم العملية السياسية ويساهم في حل الأزمة الحالية بالإضافة إلى تشريع قانون يحفظ للشيوخ ولرؤساء العشائر دورهم في المجتمع". وشدد الحكيم على "عدم التمسك بالسقف العالي من المطالب والرغبات مما يؤدي إلى عدم إمكانية الوصول إلى حل للمشاكل التي تواجه البلاد"، بحسب البيان.

العراقية تكشف عن العمل لتحالف قريب مع الكردستاني لمجابهة التفرد بالسلطة

□ بغداد / المدى

كشفت القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي امس عن قرب اعلان تحالف "استراتيجي" مع التحالف الكردستاني لمجابهة "التفرد" و"التمادي" بالسلطة، مؤكدة تشكيل هيئة عليا لوضع برنامج جديد للتحالف.

وكانت اطراف في القائمة العراقية قد كشفت عن تحرك لتشكيل تحالف يضم الكرد والعراقية وبعض اطراف التحالف الوطني ونفى التحالف الكردستاني تلك الانباء وقتها.

ويأتي الحديث عن التحالف الجديد بعد أن وجه رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني انتقادات "لاذعة" إلى حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، بشأن عدة ملفات تخص الإقليم والعراق.

وقال القيادي في الكتلة طلال الزوبعي لوكالة كردستان للأنباء إن"العراقية تتطلع للتحالف الاستراتيجي مع التحالف الكردستاني، الايام المقبلة ستشهد اعلان التحالف الجديد". حسب قوله.

وأوضح الزوبعي أن "العراقية بدأت مباحثات فعلية وجدية مع التحالف الكردستاني بهدف مجابهة التفرد والتمادي بالسلطة والاستقواء بالجيش".

وتابع أن "القائمة العراقية شكلت لجنة عليا تأخذ على عاتقها العمل مع التحالف الكردستاني لوضع آليات وبرنامج للتحالف الجديد".

ولا تعول القائمة العراقية والتحالف الكردستاني على المؤتمر الوطني بالخروج من الأزمة السياسية الحالية كما أعلنت العراقية رفضها لحضوره.

التيار الصدري: آليات سحب الثقة عن المالكي موجودة وممكنة ودستورية

□ بغداد/المدى

اعتبر التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، امس الجمعة، أن البعض يحاول أن يجعل مسألة سحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي غير دستورية، مؤكداً أن الآليات التي يمكن أن يتم العمل بها بهذا الشأن موجودة وممكنة وإن كانت صعبة فهذا يتوقف على إرادة الكتل، فيما أشار إلى أنه مستمر بالعمل كجزء مهم من التحالف الوطني.

وقال المتحدث باسم السيد الصدر صلاح العبيدي في حديث لوكالة "السومرية نيوز"، إن "مسألة سحب الثقة وطرحها بشكل إعلامي يجعلها تثبت أنها دستورية لأن البعض يحاول أن يجعلها غير دستورية"، مبيناً أنه "بعد المهلة التي حددها التيار الصدري للحكومة سيكون هناك نقاش هل أن الأمر وصل إلى التفكير والعمل الجدي لسحب الثقة أم لا".

صلاح العبيدي

وأضاف العبيدي أن "الآليات التي يمكن أن يعمل بخصوصها لسحب الثقة موجودة وممكنة وأن كانت صعبة لأنها تتوقف على إرادة الكتل السياسية الموجودة في البرلمان حالياً"، مؤكداً أن "هذه الآليات بعضها يحتاج إلى تصويت متكامل أكثر من النصف وبعضها يحتاج إلى توافق الكتل للبدائل والبعض الآخر يحتاج إلى قرار جدي من قبل البرلمان في التعاطي مع الحكومة المقبلة كيفما تكون".

ولفت العبيدي إلى أن "التيار الصدري المتمثل بكتلة الأحرار مستمر بالعمل كجزء مهم من التحالف الوطني"، معتبراً أن "الاختلاف في وجهات النظر بين مكونات التحالف الوطني ستزيده قوة"، وفقا لقوله.

وكان رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي اعتبر اول من أمس الخميس ١٠ أيار الحالي في حديث لقناة العراقية شبه الرسمية، أن موضوع سحب الثقة منه "ليس سهلاً"، وشدد على أن الذين "يتفرعنون" ويريدون ذلك عليهم أن يجهزوا مبرراتهم وحججهم الواقعية، وبين في الوقت نفسه أن التحالف الوطني اصدر بياناً يرحب فيه بالنقاط التسع التي انبثقت عن اجتماع أربيل الأخير لحل الأزمة، مؤكداً أن ما تبقى من اتفاقية أربيل يتحمله البرلمان وليس الحكومة.

الهاشمي يتصل بقادة سياسيين و "دولة القانون" يطالب تركيا بتسليمه

□ بغداد/المدى

تحترم المواثيق الدولية بتسليم الهاشمي الى القضاء العراقي لأن الهاشمي مطلوب للقضاء بقضايا ارهابية بناء على اعتراف عدد من عناصر حمايته وليس جهة اخرى ". ونفى الركابي " وجود اية تدخلات سياسية في قضية الهاشمي "، مؤكدا أنها مسألة قضائية بحتة وستنتهي عن طريق القضاء ووفق القانون وليس عبر منفذ آخر ". واشار الى ان " طالب النائب عن ائتلاف دولة القانون ابراهيم الركابي دولة تركيا بتسليم نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي الذي يتواجد حاليا على اراضيها.

وكان الانتربول قد اصدر مذكرة حمراء بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المتهم بقضايا ارهابية والمتواجد في تركيا فيما ردت تركيا عى لسان نائب رئيس الوزراء التركي بكير بوزداغ بأنها لن تسلم الهاشمي مبينا "لن نسلم احدا دعمناه منذ البداية". وقال الركابي لوكالة "الفرات نيوز" أمس الجمعة ان " اعلان تركيا عدم تسليم الهاشمي يعد مخالفة قضائية وسياسية وتدخلا بالشأن الداخلي وهذا امر مرفوض من قبل اي عراقي غيور على سيادة وكرامة بلاده". واضاف "على تركيا ان الهاشمي تأخر كثيرا في المثول امام القضاء والمحاكم المختصة للدفاع عن نفسه مستأثرا بالبقاء في إقليم كردستان ومن ثم هرب الى تركيا". وفي نفس السياق أجرى نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، أمس الجمعة، اتصالات مع عدد من المسؤولين في البلاد لمتابعة الحراك السياسي الراهن، فيما أكد مكتبه أن الأخير أجرى فحوصات طبية روتينية في تركيا لمتابعة حالته الصحية. وقال بيان صدر عن مكتب الهاشمي المؤقت بإقليم كردستان، أمس، وتلقت "المدى"، نسخة منه إن "الهاشمي أجرى سلسلة اتصالات مع عدد من القادة السياسيين في العراق"، مبينا أن "هذه الاتصالات جاءت في سياق متابعته للحراك السياسي الراهن الذي تشهده البلاد".

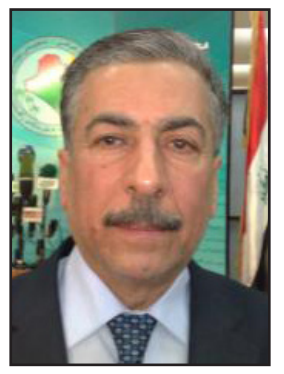

الهاشمي

الركابي

وأضاف البيان أن "الهاشمي أجرى فحوصات طبية روتينية"، مشيرا إلى أن "نتائج تلك الفحوصات كانت طيبة ولا تستدعي دخول الهاشمي إلى المستشفى خلافا لما ذكرته بعض وكالات الأنباء". وكان القضاء العراقي قد اصدر في كانون الاول من العام الماضي مذكرة اعتقال بحق الهاشمي بعد اتهامه بإدارة فرق ارتكبت أعمالا ارهابية، لكنه نفى التهم المنسوبة إليه واتهم القضاء بالخضوع للسلطة التنفيذية.

البياتي: سحب الثقة عن حكومة المالكي مخالفة صريحة لاتفاقية أربيل

□ بغداد/المدى

انتقد النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي دعوات بعض السياسيين بسحب الثقة عن الحكومة الحالية مبينا ان سحب الثقة عن الحكومة يعارض اتفاقية اربيل.

وكثر الحديث مؤخرا عن سحب الثقة عن الحكومة كنوع من الحل للخروج من الازمة السياسية الراهنة حيث اتفق كل من رئيس الجمهورية جلال طالباني وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وزعيم القائمة العراقية اياد علاوي ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي خلال اجتماع لهم في اربيل على مجموعة من المقررات وفي حال عدم تنفيذها من قبل الحكومة فسيصار الى سحب الثقة عنها بحسب ما اعلنه بعض الساسة. وقال البياتي لوكالة "الفرات نيوز" أمس الجمعة إن "سحب الثقة عن الحكومة يعارض اتفاقية اربيل التي تشكلت بموجبها الرئاسات الثلاث وبسلة واحدة لذا فإن سحب الثقة عن اي رئاسة من تلك الرئاسات سيطيح بالبقية". واضاف ان "الرئاسات الثلاث مهددة بالحل في حال سحب الثقة عن الحكومة لذا على الذين ينادون بضرورة الالتزام باتفاقية اربيل ان يعلموا ان المطالبة بسحب الثقة عن الحكومة مخالفة صريحة لاتفاقية اربيل". وأكد ان "المطالبة بسحب الثقة عن الحكومة من جهة والالتزام ببنود اتفاقية اربيل أمران متناقضان بصورة كاملة". وتسود الساحة السياسية حالة من التأزم في العلاقات بين الكتل السياسية لاسيما بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية بسبب بعض الملفات كالوزارات الامنية ومجلس السياسات الإستراتيجية.